عَوَامِلُ الجَزْمِ[1]

عوامل الجزم على قسمين: أحدهما يجزم فعلا واحدا، والآخر يجزم فعلين، وقد أشار إلى الأول بقول:

٦٩٦- بلا وَلامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلا واحدا، الأول، لا الناهية نحو: ﴿لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤]. ومثلها لا في الدعاء نحو: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الثاني: لام الأمر نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]. ومثله أيضاً لام الدعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] وفهم ذلك في الحرفين أعني لا واللام من قوله طالبا لأن الطلب شامل لجميع ما ذكر.

الثالث: لم وهي حرف نفي في الماضي تدخل على المضارع فتصرف معناه إلى المضي، وقيل: تدخل على الماضي فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور الأول نحو: لم يقم زيد.

الرابع: لما وهي مثل لم فيما ذكر إلا أن الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢] بخلاف لم فإنه بعدها قد يتصل وقد لا يتصل، فـ (**وضع**) فعل أمر من وضع مثيل هب من وهب، و(**جزما**) مفعول بضع وبلا، و(**في الفعل**) متعلقان بضع، و(**طالبا**) حال من الضمير المستتر في (**ضع**) و(**ها**) تنبيه، و(**كذا ويلم**) متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول والتقدير وضع جزما بلم، و(**لما**) مثل ما فعلت في لا واللام. ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال:

٦٩٧- وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا

٦٩٨- وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

---

(١) عوامل الجزم حروف وأسماء، فمن الحروف لام الطلب وتشمل الأمر والدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، و ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧]، وأكثر النُّحاة يُعبِّرُ عنها بلام الأمر، وحركتها الكسر، وفَتْحُها عن الفراء لُغَة سُلَيْم.

وعنه أيضًا: تُفتَح بفتحة الفاء بعدها، فعلى هذا قيل: إن انكسر ما بعدها، نحو: لِتئذن، أو انضَمَّ نحو: لِتُكْرِمْ زَيْدًا، فلا تَفتَح، بل تُكْسَر.

وعنه أيضًا ما نَصَّ عليه في سورة النساء، وهو قوله: وبنو سُليم يفتحون اللام إذا اسْتُؤنفت، فيقولون: لَيَقُم زَيْدٌ، يجعلون اللام منصوبة في كُلِّ جهَة، كما نَصَبَت تميم لام (كي)، إذ قالوا: جئْتُ لآخذ حَقِّي، يريد: أنَّهم لا يفتحون إلا إذا لم يكن قبلَها واو، أو فاء، أو ثُمَّ، ويجوز تسكينها مع ثلاثتها وليس بضعيف، ولا قليل مع ثُمَّ، خلافًا لمَنْ زَعَم ذلك، بل الأكثر التسكين مع الواو والفاء.

وقال خطاب المارديّ: إسكانها مع ثُمَّ في ضرورة الشِّعر، ولا يجوز في الكلام. وإن كان حمزة قد قرأ (ثُمَّ لْيَقْطَعْ) [الحج: ١٥] بسكون اللام؛ لأنَّه لم يكن له علم بالعربية. انتهى. [الارتشاف ٣/٨٠]

فذكر إحدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات الشرط.

الأول: (**إن**) وهي حرف نحو قوله عز وجل: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

الثانية: (**من**) وهي تقع على من يعقل نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء:١٢٣].

الثالثة: (**ما**) وهي تقع على ما لا يعقل نحو: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

الرابعة: (**مهما**) وهي بمعنى (**ما**) كقوله[1]: [الطويل]

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ٩

الخامسة: (**أي**) وهي بحسب ما تضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو: أيا ما تفعل أفعل.

السادسة: (**متى**) وهي ظرف زمان نحو قوله[2]: [الطويل]

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

السابعة: (**أيان**) وهي ظرف زمان أيضاً نحو: أيان تقم أقم معك.

الثامنة: (**أين**) وهي ظرف مكان نحو: أين تجلس أجلس معك.

---

(١) **الشّاهدُ فيه**: (ومهما تكن) ففي (تكن) ضميرٌ مستتر تقديرُه (هي)؛ وهو اسمُها يعود إلى (مهما)، والضّمير لا يعود إلا على الأسماء.

انظر: الكامل ٨٧٨/٢، والجُمل ٢١٥، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٧١/٢، والمغني ٤٢٦، والجنى الدّاني ٦١٢، والهمع ٣١٩/٤، والأشمونيّ ١٠/٤، والدّيوان ٢٨.

(٢) **قائله**: عبيد الله بن الحر الجعفي.

اللغة: "تلمم" يقال: ألمّ الرجل بالقوم إلماما: أتاهم، "حطبا جزلا" أي: غليظا.

المعنى: أنهم يوقدون الحطب الجزل لتقوى نارهم، فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدوها.

الإعراب: "متى" ظرف زمان للشرط العامل فيه تأتنا، "تأتنا" تأت مجزوم بحذف حرف العلة وهو فعل الشرط ونا مفعول والفاعل ضمير مستتر، "تلمم" فعل مضارع بدل من تأتنا وفاعله ضمير مستتر، "بنا" متعلق بالفعل، "في ديارنا" جار ومجرور ونا مضاف إليه، "تجد" جواب الشرط مجزوما والفاعل ضمير، "حطبا" مفعول، "جزلا" صفة، "ونارا" معطوف على حطب، "تأججا" فعل ماض وفاعله ضمير النار والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: "تأتنا تلمم" فالفعل "تلمم" بدل من الفعل "تأتنا".

ذكره من شراح الألفية: السيوطي ص١٠١، والهمع ١٢٨/ ٢، وسيبويه ٤٤٦/ ١، والأشموني ٤٤٠/ ٢.

التاسعة: (**إذما**) وهي حرف بمعنى إن.

العاشرة: (**حيثما**) وهي ظرف مكان نحو: حيثما تذهب أذهب معك.

الحادية عشر: (**أنى**) وهي ظرف مكان نحو: أنى تجلس أجلس معك.

وفهم من تمثيله بـــ (**إذما وحيثما**) أنهما لا يجزم بهما إلا إذا اقتربنا بـــ (**ما**) كالمثال المتقدم، و(**بإن**) متعلق بـــ (**اجزم**) ومفعول (**اجزم**) محذوف اختصارا لأنه إنما أراد أن يخبر أن هذه الأدوات جازمة، ثم أن هذه الأدوات أعني أدوات الشرط على قسمين: حروف وأسماء وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَحَرْفٌ إِذْ مَا... كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا**) أما (**إن**) فلا خلاف أنها حرف، وأما (**إذما**) فالمشهور أنها حرف مثل (**إن**) ولذلك اقتصر عليه وباقي الأدوات هي ما عدا (**وإن وإذما**) وهي تسع كلمات وهي كلها أسماء، فمنها أسماء، ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان، وقد بينت؟ ذكرها في البيت السابق.

و (**إذما**) مبتدأ، و(**حرف**) خبر مقدم والتقدير وإذما حرف كان وإنما شبهها بها لأن إن حرف بإجماع وهي أم الباب إذ كل أداة مما تقدم لا تقدر إلا بها.

ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال:

٦٩٩- فعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَــرْطٌ قُــدِّمَا يَتْلُو الْجَــزَاءَ وَجَوَابًــا وُسِــمَا

يعني: أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضي فعلين يسمى الأول شرطا والثاني جزاء ويقال فيه جواب أيضا.

وفهم من قوله (**فعلين**) أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي. وفهم أيضاً من قوله (**فعلين**) (**يقتضين**) أي يطلبن أن الجزم في الفعلين بهما وهو المشهور.

وفهم من قوله (**قُدِّمَا.. يَتْلُو الْجَزَاءَ**) أن الشرط والجزاء جملتان لأن الفعل يستلزم الفاعل، ولأن الجزاء لا يكون إلا متأخرا، والشرط لا يكون إلا متقدما، فإذا ورد نحو: أنت ظالم إن فعلت فليس أنت ظالم جوابا مقدما، بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداء الشرط، وفاعل (**يقتضين**) النون وهو عائد على أدوات الشرط، و(**فعلين**) مفعول بـــ (**يقتضين**) و(**شرط**) خبر مبتدأ مضمر أي أحدهما بشرط أو مبتدأ والخبر محذوف أي منهما شرط، و(**يتلو الجزاء**) جملة فعلية في موضع الصفة لـــ (**شرط**) والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلو الجزاء، ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع، وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا للمتبوع نحو: لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمر وجعفرا، ولقيت الرجلين زيدا وعمرا، و(**سما**) جملة مستأنفة،

و(**وجوابا**) حال من الضمير المستتر في (**وسما**). ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات فقال:

٧٠٠- وَمَاضِـــيَيْنِ أَوْ مُضَـــارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَـــا أَوْ مُتَخَـــالِفَيْنِ

فهذه أربة أحوال: الأول أن يكونا أعني الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨] أ مضارعين نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] أو الأول ماض والثاني مضارع نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠] أو الأول مضارع والثاني ماض نحو قوله[1]: [الخفيف]

مَنْ يَكِدْنِي بِسَـــيِّءٍ كُنْـــتَ مِنْـــهُ كَالشَّـــجَا بَـــيْنَ حَلْقِـــهِ وَالوَرِيْـــدِ

ومعنى الماضي الواقع شرطا أو جوابا الاستقبال فهو ماض لفظا مستقبل معنى ولذلك تقول: إن قام زيدا غدا قمت بعد غد. و(**ماضيين**) مفعول ثان بـ (**تلفيهما**) أي تجدهما، و(**أو مضارعين أو متخالفين**) معطوفان على (**ماضيين**) فأما الماضي الواقع شرطا أو جزاء فهو في موضع جزم لأنه مبني لا يظهر فيه إعراب، وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطا كان أو جزاء في الأوجه الأربعة، ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٠١-وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَـــنْ وَرَفْعُهُ بَعْـــدَ مُضَـــارِعٍ وَهَـــنْ

يعني أن الشرط إذا كان ماضيا جاز رفع الجواب كقول زهير[2]: [الطويل]

---

(١) **قاله** أبو زبيد الطائي "ديوان أبي زبيد ص٥٢".

قال ابن الخباز في شرح الدرة الألفية ٢١: وهو رديء؛ لأن الشرط مضارع والجواب ماض، الشجا: ما اعترض في حلق الإنسان، والدابة من عظم أو عود أو غيرهما.

(٢) قوله: (الخليل): الفقير المحتاج.

والشّاهدُ فيه: (يقول) حيث جاء الجواب مرفوعًا (يقول)؛ لأنّ فعل الشّرط ماض؛ وهو (أتاه).

فأمّا سيبويه فيرى أنّ هذا المضارع ليس هو جوابُ الشّرط، بل الجواب محذوف، والمذكور دليلٌ عليه؛ وهو على نيّة التّقديم وإنْ كان متأخّرًا في اللّفظ، فكأنّه قال: (يقول: لا غائبٌ مالي ولا حرم إنْ أتاه خليل).

وأمّا عند الكوفيّين والمبرّد فالمضارع هو نفس الجواب؛ وهو على تقدير الفاء، وكأنّ الشّاعر قد قال: (إنْ أتاه خليلٌ يوم مسألة فيقول: لا غائبٌ مالي...).

وأمّا عند الشّارح فإنّه ليس على التّقديم والتّأخير، ولا على حذف الفاء، بل لَمّا لَم يظهر لأداة الشّرط تأثيرٌ في فعل الشّرط؛ لكونه ماضيًا ضعفت عن العمل في الجواب. فمجموع الأقوال ثلاثة.

وَإِن أَتَــاهُ خَلِيــلُ يَــومَ مَسْــأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِــبٌ مَــالِي وَلا حَــرِمُ

وفهم من قوله (**حسن**) أنه كثير لا يفهم أنه أحسن من الجزاء بل الجزم أحسن منه لأنه على الأصل، وقوله (**وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ**) أي: ضعف كقوله[1]: [الرجز]

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَــابِسٍ يَــا أَقْــرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصَــرَعْ أَخُــوكَ تُصْــرَعُ

وإنما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أدوات الشرط في فعل الشرط، وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط. و(**رفعك**) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(**الجزا**) مفعول بـــ (**رفعك**) و(**حسن**) خبر المبتدأ، و(**بعد**) متعلق بـــ (**حسن**) ولا يجوز أن يتعلق برفع لأنه مصدر مقدر بأن والفعل، و(**رفعه**) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(**وهن**) فعل ماض في موضع الخبر عن رفع، و(**بعد**) متعلق بـــ (**وهن**).

واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلا مضارعا أو ماضيا كما سبق. وأما الجواب فيكون مضارعا وماضيا كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٠٢-وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِــلْ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِــلْ

يعني: أن جواب الشرط إذا لم يصلح جعله شرطا وهو أن يكون غير المضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء.

وفهم أنه إذا صح جعله شرطا لم تدخل الفاء في الجواب نحو: إن يقم زيد قام عمرو أو لم يقم عمر، فهذا كله يصح جعله شرطا، وشمل مالا يصلح جعله شرطا الجملة الاسمية

=

انظر: الكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمحتسب ٦٥/٢، والإنصاف ٦٢٥/٢، وشرح المفصّل ١٥٧/٨، وشرح الكافية الشّافية ١٥٨٩/٣، وابن النّاظم ٦٩٩، ورصف المباني ١٨٧، والمغني ٥٥٢، والدّيوان ١٠٥.

(١) **قائله:** هو عمرو بن خثارم البجلي، وأنشد في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بين حابس ليحكم بينهما وذلك قبل إسلامه، وهو من الرجز.

الإعراب: "يا" حرف نداء "أقرع" منادى مبني على الضم في محل نصب "بن" نعت لأقرع بمراعاة محله "حابس" مضاف إليه "يا أقرع" توكيد للنداء الأول "إنك" حرف توكيد ونصب والكاف اسمه "إن" شرطية "يصرع" فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط "أخوك" نائب فاعل والكاف مضاف إليه "تصرع" فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط ونائب الفعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله: "إن يصرع... تصرع" حيث وقع جواب الشرط مضارعا مرفوعا، وفعل الشرط مضارع.

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٥٨٦/ ٣، وابن عقيل ٢٧٩/ ٢ن وابن الناظم، والسيوطي ص١١٧، والسيوطي في الهمع ٦١/ ٢، وسيبويه ٤٣٦/ ١، والشاهد رقم ٩٩٠ في الخزانة.

مثبتة نحو: إن قام زيد فعمرو قائم، أو فعلية طلبية أو فعلا غير متصرف أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد أو منفية بما أو أن أو لن، فإن هذا كله لا يصلح جعله شرطا. و(**بفا**) متعلق بـــ (**افرن**) و(**حتما**) نعت لمصدر محذوف تقديره قرنا حتما، و(**جوابا**) مفعول باقرن، و(**لو جعل شرط**) و(**شرط**) مفعول ثان بـــ (**جعل**) وفي (**جعل**) ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على (**جوابا**) و(**لإن**) متعلق بـــ (**جعل**) و(**لم ينجعل**) جواب (**لو**) وهو مطاوع (**جعل**) فيتعدى إلى واحد لأن المطاوع الذي هو جعل بمعنى صير يتعدى إلى اثنين، ومفعول (**ينجعل**) محذوف تقديره لم ينجعل شرطًا.

ثم اعلم أن الجواب الذي لا يصلح جملة شرطا قد يلفي مقرونًا بإذا وغلى ذلك أشار بقوله:

٧٠٣- وَتَخْلُفُ الْفَــاءَ إِذَا الْمُفَاجَــأَة كَــإِنْ تَجُــدْ إِذَا لَنَــا مُكَافَــأَة

يعني: أن التي للمفاجأة تخلف الفاء أي تحل محلها فيصدر بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطا كما يصدر بالفاء وذلك لشبه إذا المذكور بالفاء في كونها لا تقع أولا بل تقع بعدما هو سبب فيما بعدها وذلك كقولك: إن تجد إذ لنا مكافأة. ومثله قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

وفهم من قوله و(**تخلف**) أنها ليست أصيلة في ذلك بل واقعة موقع الفاء. و(**إذا**) فاعل بـــ (**تخلف**) وهي مضافة للمفاجأة، و(**الفاء**) مفعول مقدم على الفاعل، و(**إن تجد**) شرط وجوابه (**إذا**) وما بعدها، و(**المكافأة**) المجازاة مصدر كافأت الرجل أي جازيته. ثم قال:

٧٠٤- وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الــوَاوِ بِتَثْلِيــثٍ قَمِــنْ

يعني: أنه إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع، ويعني بالفعل المضارع، والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك: إن يقم زيد يخرج عمرو ويذهب ونصبه ورفعه، فالجزم بالعطف على فعل الجزاء والنصب بإضمار أن بعد الفاء أو الواو، والرفع على الاستئناف، ومثال الفاء قول عز وجل: ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة:٢٨٤] قرئ في السبع بالجزم والرفع، وقرئ في الشاذ بالنصب، ومثال الواو قول الشاعر[1]: [الوافر]

---

(١) يتان من الوافر يخاطب بهما النابغة مع بيتين آخرين عصامًا حاجب النعمان، وذلك أن المــرض كان قد ثقل على النعمان بن المنذر، فكان يحمل على سرير فينقل به، وكان قد أمر بحجب النابغة عنــه لما بلغه أمرالمتجردة "ديوان النابغة ٢٣١".

أبو قابوس: كنية النعمان بن المنذر.

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُــو قَــابُوسَ يَهْلِــكْ رَبِيْــعُ النَّــاسِ والبلــدُ الحــرامُ
ونأخــذ بعــده بــذَنَابِ عَــيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْــرِ لَــيسَ لَــهُ سَــنَامُ

يروى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع. وفهم من قوله (**من بعد الجزا**) أن ذلك بعد الجزاء كيفما كان، فعلا كان أو جملة خلافا للشارح في تخصيصه بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾ [البقرة: ٢٧١].

و (**الفعل**) مبتدأ ونعته محذوف أي الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم وذلك لا يكون في الأفعال إلا في المعرب منها وهو المضارع، و(**إن يقترن**) شرط، و(**بالفاء**) متعلق بـ (**يقترن**) و(**قمن**) خبر المبتدأ، و(**بتثليث**) متعلق بـ (**قمن**) ومعنى (**قمن**) حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير الفعل قمن بتثليث يقترن بكذا فهو قمن إلا أن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارع وهو قليل، ويحتمل أن يكون (**قمن**) خبر مبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من الجواب، وهو مخصوص بضرورة الشعر، وفي بعض النسخ: (**فتثليث**) بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه، و(**فمن**) خبر فتثليث، هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء، فإن وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء فقد أشار إليه بقوله:

٧٠٥- وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْــرَ فَــا أَوْ وَاوٍ إِنْ بِــالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَــا

يعني: أن الفعل المضارع إذا وقع بعد الفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن، فمثال الجزم بالعطف على فعل الشرط: إن يقم زيد زيد ويخرج عمرو أكرمك، ومثال النصب قول الشاعر(١): [الطويل]

ومَنْ يَقتربْ منا، ويخْضَعَ، نُــؤْوِهِ ولا يخشَ ظلماً، ما أقامَ، ولا هَضْما

=

ربيع الناس: كناية عن كثرة العطاء.

ذناب كل شيء: عقبة وآخره.

أجب الظهر: لا سنام له.

(١) لم يعزه أحد ممن استشهدوا به إلى قائل.

نؤوه: نتزله عندنا، هضما: ظلما وضياعا. وقابل الشاعر الظلم بالهضم اقتباسا من قوله تعالى: ﴿فَــلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا﴾.

انظر: "العيني ٤/ ٤٣٤، وابن عقيل ٣/ ١٠٣، البهجة ٥٧".

وإنما لم يجز فيه الرفع كما جاز في المتأخر، لأن الرفع على الاستئناف ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء، و(**جزم**) مبتدأ، و(**أو نصب**) معطوف عليه وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل، و(**لفعل**) متعلق بـــ (**نصب**) وهو مطلوب أيضاً لـــ (**جزم**) فهو من باب التنازع، و(**إثر**) ظرف في موضع النعت (**لفعل**) و(**أو واو**) معطوف على (**فا**) و(**أن**) شرط وفعل الشرط (**اكتنفا**) و(**بالجملتين**) متعلق بـــ (**اكتنفا**) و(**اكتنفا**) مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على (**فعل**) فإن الجملتين اكتنفاه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

ثم قال:

٧٠٦-وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يعني أنه إذا علم الجواب أغنى من ذكره الشرط نحو: أنت ظالم إن فعلت، فجواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك إذا علم الشرط أغنى عنه الجواب كقوله[1]: [الوافر]

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أي: وإلا تطلقها فحذف فعل الشرط للعلم به. وفهم من قوله (**قد علم**) أنه إذا لم يعلم واحد منهما لم يجز الحذف. وفهم من قوله (**قد يأتي**) إن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، و(**الشرط**) مبتدأ وخبره (**يغني**) و(**عن جواب**) متعلق بـــ (**يغني**) وقد علم في موضع النعت لـــ (**جواب**) و(**العكس**) مبتدأ، و(**قد يأتي**) خبره، و(**إن شرط**)، و(**المعنى**) مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره (**فهم**) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

ثم قال:

---

(١) **قائله**: هو الأحوص الأنصاري -يخاطب مطرا، وكان دميما وتحته امراة حسناء-.

اللغة: "بكفء" بماسٍ ومماثل في الحسب وغيره مما يعتبر لازما للتكافؤ بين الزوجين "مفرقك" والمفرق: وسط الرأس حيث يفرق الشعر "الحسام" السيف القاطع.

الإعراب: "فطلقها" الفاء عاطفة وطلق فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه وها مفعوله "فلست" الفاء تعليلية، ليس فعل ماض ناقص والتاء اسمه "لها" جار ومجرور متعلق بكفء "بكفء" الباء زائدة، كفء خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة "وإلا" الواو عاطفة إن شرطية أدغمت في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله؛ أي: وإن لا تطلقها "يعل" فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو "مفرقك" مفعول والكاف مضاف إليه "الحسام" فاعل.

الشاهد: قوله: "وإلا يعل" حيث حذف الشرط؛ لأن الأداة إن مقرونة بلا؛ أي: وإلا تطلقها.

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٥٩١/ ٣، وابن هشام ٤٠٦/ ٣، وابن عقيل ٣٨٤/ ٢، وبن الناظم، والسيوطي ص١١٨، وفي الهمع ٦٢/ ٢.

٧٠٧-وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَــزَمْ

يعني: أنه إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الأخير منهما واستغنيت بجواب المتقدم فتقول إذا قدمت الشرط وأخرت القسم: إن يقيم زيد والله أكرمه، وإذا قدمت القسم قلت: والله إن قام زيد لأكرمته، هذا والذي ذكره إذا لم يتقدم عليهما أعني الشرط، والقسم ما يحتاج إلى الخبر وأما إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى الخبر فقد أشار إليه بقوله:

٧٠٨- وَإِنْ تَوَالَيَــا وَقَبْــلُ ذُو خَبَــرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلا حَــذَرْ

وشمل قوله (**ذو خبر**) المبتدأ وما أصله المبتدأ كاسم كان فتقول: زيد والله أن يقم أكرمه، فتستغني بجواب الشرط عن جواب القسم وإن كان القسم متقدما على الشرط وإنما رجح الشرط وإن كان متأخرا لأنه عمدة الكلام، والقسم توكيد للكلام.

وفهم من قوله (**رجح**) أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول: زيد والله إن يقم لأكرمته. وفهم من قوله (**مطلقا**) أن الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر، وقوله (**بلا حذر**) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

و (**لدى**) متعلق بـــ (**احذف**) ومعناه عند، و(**جواب**) مفعول بـــ (**احذف**) و(**ما**) موصولة وصلتها (**أخرت**) والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره (**أخرته**) و(**إن تواليا**) شرط، و(**ذو**) خبر مبتدأ وخبره (**قيل**) والجملة في موضع الحال من الضمير في (**تواليا**) ولذلك دخلت عليها الواو، والفاء جواب الشرط، و(**الشرط**) مفعول مقدم بـــ(**رجح**) و(**مطلقا**) حال من شرط، و(**بلا حذر**) متعلق بـــ (**رجح**).

ثم قال:

٧٠٩- وَرُبَّمَــا رُجِّــحَ بَعْــدَ قَسَــمِ شَرْطٌ بِــلا ذِي خَبَــرٍ مُقَــدَّمِ

يعني أنه قد يرجح الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول: والله إن يقم زيد أكرمه. ومنه قوله[1]: [البسيط]

لَــئِنْ مُنِيــتَ فِي يــوم معركــة لا تُلفنا عن دمــاء القَــوْمِ نَنْتَفِــلُ

وفهم من قوله (**وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ**) أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقدم ذي خبر قليل. (**تكملة**): لم يذكر ... القسم ومع ذلك لم يخله منه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ وفي باب إن وفي هذا الباب.

---

(١) **قاله** الأعشى من قصيدة ليزيد بن مسهر الشيباني والرواية في الديوان "لم تلفنا" ص ١٤٩.